1. مقدمة :

يعتبر قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري من القطاعات الإستراتيجية و القاطرة للتنمية الإقتصادية لكل دولة حيث يمكن هذا القطاع من رفع معدلات النمو من جهة و يمكن كذلك من دفع باقي القطاعات الأخرى ، فهناك مقولة " عندما يكون قطاع البناء على ما يرام فإن باقي القطاعات الأخرى بالضرورة تكون على ما يرام".

و قد أولت الجزائر على غرار المنضمات المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية) أهمية خاصة للمعالجات المحاسبية لمختلف العمليات الخاصة بهذا القطاع حيث أصدرت وزارة المالية مؤخرا بتاريخ 10 جويلية 2023 قرار يحمل رقم 203 يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها المكيف مع قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري، و الذي يعتبر بمثابة المرجع الرسمي في محاسبة هذا القطاع.

2. تعريف محاسبة قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري :

" يمكن تعريف محاسبة المقاولات أنها ذلك النوع المتخصص من المحاسبات الذي يهتم بمشاريع الإنجاز في قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري. حيث تحاول هذه المحاسبة تطبيق مبادئ النظرية المحاسبية خاصة أسس تحقق الإيرادات في تحديد توقيت الإعتراف بإيرادات و مصروفات العقد و كيفية عرضها في القوائم المالية و إيجاد التنظيم المحاسبي الذي له إمكانية تتبع مراحل الإنجاز في هذا القطاع و تجسيد العملية الرقابية عليها"[1]

3. مجالات تطبيق محاسبة قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري :

حسب قرار وزارة المالية المؤرخ في 10 جويلية 2023 و الذي يحمل رقم 203 يغطي قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري جميع الشركات، بغض النظر عن الوسائل و الإمكانيات المستعملة، التي :

- نشاطها الرئيسي القيام بدراسات في مجالات الهندسة المعمارية و الهندسة المدنية و التهيئة الحضارية و التحصيص (قسمة الأراضي)، ترميم أو هدم المباني حسب طبيعتها أو وجهتها و بناء المنشآت الفتية و البنيات التحتية القاعدية، منشآت الري، مساحات السقي و أشغال القنوات.
- تنتج و تنفذ بموجب عقود جزافية en Forfait (في كل مجالات البناء) أو عقود التكلفة الإضافية en Régie ذات إنجاز كلي، جزئي أو مجزاء بحصص، إنجاز وحدات سكنية، مباني للإستخدام المهني أو التجاري، الأشغال البحرية و أشغال الري حيث يتعلق نشاط الري بشكل خاص بإنشاء و صيانة الأعمال و شبكات الري (السدود، أحواض التلال، سدود الحماية ...)، و البنية التحتية الحضرية (محطات الضخ ، محطات معالجة و تصفية المياه و القناطر، التزويد بالمياه الصالحة للشرب ، أبراج المياه....) ، أشغال الصرف الصحي لموارد المياه و مساحات الري (القنوات و الأحواض و شبكات الري).

4. خصائص قطاع البناء، الأشغال العمومية و الري : (حسب قرار وزارة المالية المؤرخ في 10 جويلية 2023)

- مدة إنجاز العقود (طويلة الأجل في أغلب الأحيان)؛
- تركيبة التكاليف المعقدة ممّا يتطلب مراقبتها حسب الموقع أو العقد ، ما يسمى بمحاسبة التشغيل ؛
- شروط تحديد رقم الأعمال و المنتوجات قيد التنفيذ؛
- أشغال وخدمات منجزة أحيانًا بدون عقد؛
- التسجيل المحاسبي للتسبيقات و بيان الحسابات المدفوعة؛
- جباية خاصة قائمة على التحصيل؛
- مدونة حسابات خاصة.

[1] أ.د بن ربيع خليفة الواضح في المحاسبة القطاعية، بدون دار نشر، 2023

5. الأطراف الفاعلة في قطاع البناء، الأشغال العمومية و الري :

- صاحب المشروع Maitre d'ouvrage
- صاحب المشروع المنتدب Maitre d'ouvrage délégué
المؤسسة أو المقاولة التي يفوض لها المشروع أو البرنامج من قبل صاحب المشروع عن طريق اتفاقية الإشراف على المشروع بحيث تكلف بتنفيذ و/أو بإنجاز كل أو جزء من المشروع وذلك باسم ولحساب صاحب المشروع.
- مؤسسة المناولة Entreprise de sous-traitance
- أمر بالخدمة و الذي يمكن أن يأخذ عدة أنواع أبرزها
  - أمر بالخدمة بانطلاق الأشغال ODS de démarrage des travaux
  - أمر بالخدمة بتوقيف الأشغال ODS d'arrêt des travaux
  - أمر بالخدمة بمواصلة الأشغال ODS de reprise des travaux
- مكتب الدراسات و المتابعة Bureau d'études et suivi

6. النشاطات المتعلقة بقطاع البناء، الأشغال العمومية و الري: (حسب قرار وزارة المالية المؤرخ في 10 جويلية 2023)

يغطي قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليكا (ب.أ.ع.ه) جميع الشركات التي، مهما كانت العمليات والوسائل المستخدمة:

- تقوم بشكل أساسي بدراسات، لاسيما في الهندسة المعمارية والمدنية، والبناء، والتهيئة الحضرية والتقسيم الفرعي، وترميم أو هدم المباني بحسب طبيعتها أو وجهتها، وبناء المنشئات الفنية و البنية التحتية الأخرى، والأعمال الهيدروليكية، ومساحات/حدود الري، وأشغال القنوات؛
- تنتج أو تنفذ ، بموجب عقود جزافية (في كل أشغال البناء) أو بموجب الصندوق (أشغال بعقد ضمن أشغال بناء فرعية)، كليًا أو جزئيًا أو بالحصص ، وحدات سكنية ، ومباني للاستخدام المهني/التجاري ، بالإضافة إلى تلك التي تنفذ بشكل عام أشغال البحرية أو أشغال الهيدروليكا.

تعد ممارسات شائعة في القطاع كل من الإشراف المنتدب على المشاريع ، مناولة الاختصاص وكذلك التعاقد المشترك في إطار مجمع شركات أو شركة مساهمة ، سواء لإنجاز مشاريع كبرى في إطار أشغال جديدة أو في إطار عمليات تجديد، أو مشاريع صغرى متعلقة بالبناء والترميم والتأهيل و صيانة المنشئات.

يشير نشاط "**البناء**" بشكل أساسي إلى:

- أعمال البناء وتشييد المباني في شكل سكنات جماعية ، أو منازل فردية ، أو محلات تجارية وصناعية و خدماتية ، أو معالم أو منشآت اجتماعية وتعليمية وثقافية ،
- التهيئة الداخلية والخارجية لهاته الأخيرة وترميمها أو هدمها.

يتضمن تشييد المبنى، حسب العملية المستخدمة، ثلاث مراحل:

1) **المنشآت الكبرى** – G.O – (أشغال إنجاز هيكل المباني والهندسة المدنية: البنية التحتية ، والبنية الفوقية ، والجدران ، والهيكل، والبلاط، والسلالم ، والأرضيات ، والشرفات ، وما إلى ذلك) ؛

2) **المنشآت الفرعية** – م.س – (أشغال بناء فرعية: نجارة ، كهرباء ، سباكة صحية ، دهان ، عزل مائي ، تركيبات ، إلخ).

3) **أعمال التشطيبات الخاصة باستلام المنشئات.**

تضم "الأشغال العمومية" البنية التحتية العمومية بما في ذلك على وجه الخصوص إنجاز الطرق والطرق السيارة والطرق السريعة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والمنشئات الفنية و منشئات الهندسة المدنية والجسور والأنفاق والقنوات وطرق الوصول وشبكة الطرق والشبكات المختلفة (VRD).